نقاش صريح حول «القبول الجامعي».. وزير التعليم العالي يعلنها بوضوح: السنة التحضيرية جيدة وحققت العدالة

وزيرا التعليم العالي والتربية: دراسة ٥ مسارات جديدة للتعليم الثانوي.. وزير العمل: خريجون بالآلاف لم تعد الحكومة قادرة على استيعابهم

إبراهيم: مساعٍ لتخفيض المقبولين ببعض التخصصات وبالتعليم المفتوح

المارديني: نريد طالباً متعلماً وليس «فقط» ناجحاً في الثانوية

فادي بك الشريف
تصوير: مصطفى سالم

في وقت لم تعد فيه الجامعات والتخصصات قادرة على قبول الأعداد الكبيرة من الطلبة الناجحين في الثانوية، وسوق العمل بات يستعصي على الآلاف من الخريجين، تبنى الاتحاد الوطني لطلبة سورية زمام المبادرة بتنظيمه ورشة عمل تفاعلية الأولى من نوعها في سورية تناقش «مدى فاعلية سياسات القبول الجامعي في ضوء تحديات سوق العمل الجديدة»، وذلك في قاعة رضا سعيد للمؤتمرات بجامعة دمشق.

أكثر من ٣ ساعات وصف فيها وزراء التعليم العالي والتربية والشؤون الاجتماعية والعمل ورئيسة اتحاد الطلبة وعدد من المعنيين، نوع «المرض»، مقدمين جملة من المقترحات والمطلوب اتخاذه للمعالجة، إن كان على المدى القريب أو ضمن خطة العمل على المستوى المتوسط أو البعيد.

رسم الخريطة التعليمية

وزير التعليم العالي بسام إبراهيم بدأ حديثه بالكشف عن تشكيل لجنة في الوزارة لإعادة رسم الخريطة التعليمية ودراسة التموضع الجغرافي للجامعات والاختصاصات ودراسة آليات القبول الحالية والتركيز على التعليم التقني والمهني وتطوير هذا القطاع وتشجيع الطلاب للدخول فيه وتعديل الخطط والمناهج ووضع جزء من هذه الخطط للتدريب والتأهيل سواء في القطاعات الحكومية أم القطاعات الخاصة لاكتساب الخريج المهارات العملية التطبيقية تمهيداً لدخوله إلى سوق العمل.

وبين الوزير أن هناك زيادة كبيرة في أعداد المتقدمين في الفرع العلمي مقارنة مع الأدبي، بسبب أن معظم الكليات في جامعاتنا تعتمد على الشهادة العلمية، مضيفاً إن الفرع العلمي شهد زيادة بنسبة ٢٢,٥ بالمئة، والأدبي ١٧,٤ بالمئة عن العام الذي قبله، ما يشكل تحدياً كبيراً أمام الطاقة الاستيعابية لدى الكليات ولدى أيضاً نسبة الأستاذ لدى الطالب.

ولفت إلى تحديد الطاقة الاستيعابية قبل إعلان النتائج، مبيناً أنه تم إعادة النظر بأعداد القبول بالكليات ولكن مع المحافظة على القبول الجامعي.

واعتبر الوزير أن السنة التحضيرية أهم معيار في القبول الجامعي مع وجود ٨٤٠٠ طالب كل عام، مضيفاً: «أنا أؤمن بأن السنة التحضيرية جيدة وحققت العدالة بين الطلاب».

ودعا إبراهيم إلى التفكير بمؤشرات ومعايير جديدة، على أن تضع كل جامعة أسسها الخاصة، متطرقا إلى وجود عدد من التحديات، منها زيادة الطلب على التعليم العالي، وعدم الرغبة بالتوجه إلى التعليم المهني والتقاني، ووجود فجوة بالمهارات بين متطلبات سوق العمل والخريجين، ما يتطلب الحاجة إلى مرصد سوق العمل لتوجيه الكفاءات إلى أماكن سوق العمل.

ونوه إبراهيم بالتنسيق بين وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في تحديد نسب القبول في التعليم الثانوي العام والمهني وفق خطة زمنية دورية كل /٣/ سنوات، إضافة إلى التوسع في أسلوب تسجيل الطلاب في السنة التحضيرية قبل فرزهم إلى تخصصات فرعية /هندسة الميكانيك وهندسة الكهرباء والعلوم الصحية والعلوم الأساسية/، مقترحاً تخفيض القبول في الكليات والاختصاصات المشبعة.

وعن خطة العمل على المدى المتوسط والطويل الأمد، قال الوزير: ربما نعمل على مسار ثانويات معينة، بوجود ثانويات مختصة في مجال العلوم الصحية (علم الأحياء- الكيمياء)، والعلوم الهندسية (الرياضيات والفيزياء)، والعلوم الأدبية، والعلوم المهنية، مع تحديد نسبة التعليم المهني.

تخفيض أعداد القبول في التعليم المفتوح

وكشف إبراهيم عن تخفيض أعداد القبول في التعليم المفتوح، ولاسيما في ظل وجود أعداد كبيرة من الخريجين، وبالتالي لا بد من إعادة النظر بهذا النمط التعليمي من خلال دمجه مع التعليم الإلكتروني، وافتتاح برامج نوعية خاصة، والتوقف عن تسجيل الطلاب في بعض البرامج، مضيفاً: طلبنا من اللجنة الخاصة دراسة واقع التعليم المفتوح بشكل كامل.

وتابع وزير التعليم: يوجد ٨ جامعات حكومية بما فيها الجامعة الافتراضية، وهناك ١٤٧ كلية، و٤ معاهد عليا تخصصية، و٣٣ برنامجاً للتعليم المفتوح، و٢١٣ معهداً ثقافياً، ٦٠ منها يتبع التعليم العالي، و١١٢ معهداً يتبع وزارة التربية، وباقي المعاهد مختلف وزارات الدولة

ولفت إلى أن عدد أعضاء الهيئة التدريسية يقدر بـ٦١٦٥، والوزارة تعمل دائماً على مسابقات لدعم الكوادر التدريسية وزيادة عملها، منوها بوجود ٢٨٣٥ عضو هيئة تدريسية، ونحو ٤ آلاف معيد وحسب الوزير يوجد ٦٦٢ ألف طالب في المرحلة الجامعية الأولى بما في ذلك الجامعة الافتراضية، و٣٢ ألف طالب دراسات عليا.

وبين أن عدد طلاب الجامعات الخاصة ازداد من نحو ٦٠ ألف طالب إلى ٨٢ ألف طالب هذا العام في ٢٤ جامعة خاصة، وبالتالي نصل إلى ٧٧٥ ألف طالب يدرس في الجامعات الحكومية والخاصة.

وبين أن أعداد الخريجين في الجامعات تقدر بنسبة ١٠ بالمئة من مجموع الطلاب المسجلين في كل نمط تعليمي، معتبراً أنها نتيجة منطقية.

خمسة مسارات

وزير التربية محمد عامر المارديني أكد ما تحدث به زميله وزير التعليم، أن يتم العمل حالياً على مسارات تعليمية متنوعة في التعليم الثانوي غير (الأدبي والعلمي والمهني) بحيث تشمل خمسة مسارات لتكون نقطة انطلاق للكليات الموجودة في الجامعات والمعاهد سواء العليا أم التقانية.

ولفت إلى العمل على تحسين بنية وقدرات المعلمين بتخصيص عشرة بالمئة من الخريجين الأوائل في معظم الكليات.

كما أشار إلى العمل على تطوير المناهج واعتماد الامتحانات المؤتمتة، كي يصادق الطالب الكتاب وصولاً إلى طالب متعلم وليس فقط ناجحاً في الثانوية، بعيداً عن التوقعات والنوط والملخصات.

ونوه المارديني، بالخبرات الكبيرة الموجودة في قطاعي التربية والتعليم العالي التي يجب استثمارها في هذا المجال، مبيناً أنه تم العمل على البنية التشريعية والقانونية في المجال التربوي وتم إجراء مناقلة لبعض القضايا من التعليم العالي إلى التربية ولاسيما ما يتعلق بقانون إحداث وزارة التربية، وموضوع المجلس التربوي الأعلى الذي سيضم خبرات كبيرة جداً وهو يكافئ مجلس التعليم العالي، حيث إن القرار الجماعي سيكون هو الرائز الأساسي في صنع القرار التربوي.

إعادة نظر بسياسة الاستيعاب

أما وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لؤي المنجد، فلفت إلى ضرورة إعادة النظر بسياسة الاستيعاب الحالية التي يصل عمرها إلى أكثر من خمسين عاماً والتي حققت أغلب أهدافها في إتاحة فرصة التعليم للجميع.

وكشف المنجد أنه سيتم إطلاق مرصد سوق العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بداية شهر نيسان القادم، ليكون أحد أهم المدخلات لبناء سياسات تتعلق بالتعليم العالي فيما يتعلق بالقطاعات والاختصاصات.

وقال: جميع المكونات ترتبط بكل من وزارتي التعليم والتربية، ولكن لا يمكن الاستفادة من المكونات إلا بوجود كادر قوي يحلل هذه البيانات ويرسم سياسات للحكومة.

وتساءل: هل حققت سياسة الاستيعاب الفلسفة التي بدأت من أجلها؟ وهل سنقرر من خلال مرصد سوق العمل على تحليل الطلب الخارجي قبل الداخلي؟ وهل إزاحة المشكلة من وزارة التعليم العالي إلى سوق العمل هو الحل فيما يتعلق بسياسة الاستيعاب؟

وأضاف: هناك خريجون بالآلاف لم تعد الحكومة قادرة على استيعابهم، وبالتالي هاجس كل الحكومات بالعالم هو نسب البطالة ونسب التوظيف وخلق فرص عمل.

إستراتيجية ورؤية

وتحدثت رئيسة الاتحاد الوطني لطلبة سورية دارين سليمان إن الورشة تأتي ضمن الإستراتيجية والرؤية التي وضعتها التعليم العالي والتي انبثقت عنها لجان لدراسة مجموعة من العناوين كان أحد أهمها سياسة الاستيعاب الجامعي وتحديات هذه السياسة على أرض الواقع.

وأكدت أن الهدف الأساسي للورشة هو التوظيف الأمثل لسياسة الاستيعاب الجامعي بشكل يحقق الفائدة للطالب والخريج وأيضاً ربطه بسوق العمل بالشكل الأمثل، مضيفة: نحن اليوم بحاجة على مراجعة حقيقية صادقة لسياسة القبول الجامعي، في ظل التحديات الكبيرة لقطاع التعليم في مسألة القبول الجامعي، وأهمها مسألة المدخلات والمخرجات والنوع، ما يتطلب تقييم سياسة الاستيعاب الجامعي، مشيرة إلى وجود أعداد هائلة من الخريجين دون سوق عمل وتوافر الفرصة، والأهم من ذلك مسألة الجودة وكفاءة الخريج.

وأشارت سليمان إلى أنه سيتم تقديم مخرجات وتوصيات الورشة ونتائج الاستبيان الذي طرح عبر الورشة إلى مجلس التعليم العالي ليتم نقاشها وتبنيها في حال تم التوافق عليها مشيرة إلى أنه سيتم إطلاق رابط إلكتروني لاحقاً لتوسيع المشاركة في النقاش وإبداء الرأي لتشمل الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية.

آلية تقليدية

الأستاذ في كلية الآداب بجامعة دمشق أكرم القش أكد في عرضه أنه رغم كل الإستراتيجيات المتبعة، بقيت سياسة الاستيعاب بآلياتها التقليدية ولم تعد تستجيب لاحتياجات منظومة التعليم العالي، مشيراً إلى التقدم على مستوى المؤشرات الكمية والتراجع على المستوى النوعي.

وقال القش: «آن الأوان للعمل على آليات تستجيب للواقع الحالي»، مضيفاً: إن غاية التعليم الخاص هي تغطية اختصاصات فنية تخصصية غير موجودة في التعليم الحكومي وليس تكرارها؟

وبالنسبة لتحديد الطاقة الاستيعابية، أشار القش إلى عدم النظر إلى الطاقة الاستيعابية الفعلية للجامعات وإمكانياتها، وإنما نفرض الأرقام فرضاً بشكل أو بآخر، كما أنه لا ينظر لاحتياجات سوق العمل الآنية والمستقبلية قبل تحديد الطاقة الاستيعابية واختصاصاتها.

كما أشار إلى غياب فكرة الهرمية في تحديد أو توزيع الطلاب بين مستويات التعليم ومجالاته (مهني - تطبيقي- نظري..).

شارك في الورشة عبر تقنية الفيديو مجالس جامعات /حلب وتشرين والبعث وطرطوس وحماة والفرات/ إضافة إلى رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي وعدد من رؤساء الجامعات ورؤساء وممثلي غرف الصناعة والتجارة والزراعة وعدد من الأكاديميين والباحثين والمختصين والطلبة.

- سليمان: نحن بحاجة لمراجعة حقيقية صادقة لسياسة القبول الجامعي
- القش: تدخلات آتية من خارج المنظومة التعليمية والأرقام تفرض!
- (٨٢ ألف) طالب جامعي في الجامعات الخاصة

أكثر من مليوني خدمة قدمها «المجتهد» في العام الماضي

عباس لـ«الوطن»: إجراء ٢٥ عملية نوعية سجلت عالمياً في مجلات محكمة

محمود الصالح

كشف المدير العام للهيئة العامة لمشفى دمشق «المجتهد» أحمد عباس عن إجراء ٢٥ عملية نوعية سجلت عالمياً في مجلات محكمة خلال العام الماضي، كما أجرى المشفى في العام ٢٠٢٢ خمس حالات سجلت في المجلات الدولية، وهي تشكل إنجازاً علمياً كبيراً للخبرات الطبية الوطنية.

وذكر عباس في تصريح لـ«الوطن» أن مجموع الخدمات المقدمة في مستشفى دمشق بمختلف أنواعها في الأقسام والشعب الطبية للعام الماضي بلغت ٢٠٤٥٥٠١ خدمة طبية مجانية وشبه مجانية، مقارنة بعام ٢٠٢٢ والتي بلغت ١٩٢٦٦٧٠ خدمة أي بزيادة ١١٨٨٣١ خدمة قدمت لجميع المرضى المراجعين من العاصمة وضواحيها وجميع المحافظات السورية قسم من الخدمات المقدمة مجاني بالكامل وآخر شبه المجاني.

وأشار إلى أنه بلغ عدد المرضى الذين راجعوا المشفى خلال العام الماضي /٣٨٢٣٦١/ مريضاً، على حين في عام ٢٠٢٢ كان عدد المراجعين ٣٥٧٣١٣ مريضاً وبلغت الزيادة ٢٥٠٤٨ مريضاً وراجع قسم العيادات الخارجية ١٨٣٣٠٣ مرضى في العام الماضي، على حين في ٢٠٢٢ وصل العدد إلى ١٧١٨٢٧ مريضاً بزيادة ١١٤٧٦ مريضاً.

وراجع قسم الإسعاف ١٩٩٠٥٨ مريضاً وفي عام ٢٠٢٢ كان العدد ١٨٥٤٨٦ مريضاً بزيادة ١٣٥٧٢ مريضاً، وجميع مرضى الإسعاف بالمجان ليبلغ مجموع المرضى المقبولين في المشفى خلال العام الماضي ٢٧٦٢٢ مريضاً، في وقت كان عدد المقبولين في عام ٢٠٢٢ في جميع الأقسام ٢٥١٥٤ مريضاً بزيادة قدرها ٢٤٦٨ مريضاً.

وأضاف المدير العام إنه ورغم ضعف الإمكانيات نتيجة الحصار على سورية تم في العام الماضي إجراء عمليات جراحية لـ١١٤٠٦ مرضى (عظمية، عصبية، عامة، بولية، أوعية، عينية....).

وبلغ عدد المرضى الذين تلقوا خدمات في قسم التصوير الطبي ٢٤٥٣٦١ مريضاً ليصل عدد الحالات المصورة ٢٩٣٠٠٢ صورة منها ٥٥٥٧٢ صورة (المرنان والطبقي المحوري) وصور أشعة بسيطة مختلفة بحسب كل حالة.

أما في قسم المعالجة الفيزيائية في وصل عدد مرضى المعالجة ٤٠٤٠ مريضاً تلقوا ٣٦٤٩١ جلسة معالجة فيزيائية على حين كان عدد جلسات المعالجة الفيزيائية في عام ٢٠٢٢، ١٤٧٤٢ جلسة، وبلغ عدد مرضى وحدة غسيل الكلية ٦٦٢ مريضاً أجريت لهم ٥٣٤٦ جلسة غسيل

من ناحية الخدمة المقدمة عن طريق تقنية الإيكو لأعضاء مختلفة بالجسم وصل مجموع المرضى ٨١٣٥٣ مريضاً وكانت في عام ٢٠٢٢ بلغت ٧٣٤٢٥ مريضاً، وتنوعت بين إيكو البطن ١٧٢٦ مريضاً، وإيكو الدرق ٣٩٩٦ مريضاً، وإيكو البولية والكلية ١٧٢٠٠ مريض، وإيكو العينية ٨١ مريضاً، وإيكو قلبية دوبلر ٩٥٦٧ مريضاً، وإيكو الأوعية دوبلر ٣٦٧٥ مريضاً، وإيكو الأشعة ٤٤٢٣٢ مريضاً، وإيكو الثدي ٨٧٦ مريضاً.

وأشار إلى أنه ٣٠٣٦ مريضاً أجريت لهم تنظيرات مختلفة باختصاصات طبية مختلفة هي تنظير هضمي علوي سفلي، وتنظير هضمي الطرق الصفروية، وتنظير القصبات، وتنظير بولي، وتنظير الحنجرة.

من جهة أخرى تم إجراء التخطيط لعدد من المرضى: تخطيط الأعصاب ١٥٢١ مريضاً، وتخطيط الدماغ ١٠٠٨ مرضى، وتخطيط جذع الدماغ ١٧٣ مريضاً، وتخطيط السمع ٢٩٢٦ مريضاً، وتخطيط العصب البصري ٤٩ مريضاً، والمعاوقة السمعية ١٩٢١ مريضاً، وتخطيط القلب ٤١٣٠٨ مرضى، كما أجريت خلال العام الماضي عملية ٦٤٧ قسطرة أوعية و٩٩٣ عملية قسطرة قلبية.

بينما بلغ مرضى العينية ١٥٨٥ مريضاً توزعوا على النحو التالي: (اليباغ، طبوغرافيا، OCT، الارغون لعلاج الشبكية، قياس عدسة، الساحة البصرية).

في اختصاص أمراض الدم وصل عدد مرضى اللطاخة والبزل والخزعة ١١٩٧٠ مريضاً.

أما مجموع مرضى قسم المخابر فقد بلغ ١٩١١٦٥ مريضاً أجريت لهم تحاليل مخبرية مختلفة مجموعها ٨٩٥٩٥٤ تحليلاً، قسم منها مجاني توزعت بين مخابر الكيماوي والإسعافي والدموية والمناعيات والهرمونات والجرثومي والتشريح المرضي.

وبلغت وحدات أكياس الدم ومشتقاته المصروفة في مخبر مصرف الدم ٢٧٥٩٩ وحدة أجري عليها ٤٦٢٥٩ اختباراً.

وصل عدد مرضى تفتيت الحصيات ١١٨١ مريضاً واختبار الجهد ٦٥٧ مريضاً ومرضى الاستشارات ٥٧٠٦١ مريضاً ووظائف الرئة ٢٧٨٥ مريضاً واستقبلت العناية المشددة ٣٤٩١ مريضاً وقدمت العيادة البيولوجية علاجاً وأدوية مجانية لأكثر من ١٠٠٠ مريض (مفاصل، هضمية، جلدية).

كما تجدر الإشارة إلى أن عيادة هرمون النمو في مستشفى دمشق قدمت التشخيص والعلاج المجاني لـ٣٣٠٠ طفل مع قابليتهم للزيادة ومتابعتهم وتقييمهم باستمرار بشكل دوري موزعين على كامل المحافظات السورية مع صرف الهرمون مجاناً الذي تؤمنه وزارة الصحة.

> زيادة في أعداد المرضى الذين يلجؤون للمشافي العامة

التعامل مع ٦٥٠ كلباً شارداً

إغلاق ١٤٦ محلاً في حماة بمخالفات صحية وتراخيص خلال العام الماضي

حماة- محمد أحمد خبازي

كشف رئيس مديرية الشؤون الصحية في مجلس مدينة حماة المكلف الدكتور عمر سلامة عن إغلاق ١٤٦ محلاً منها معامل ومكاتب عقارية ومطاعم ومحال أثاث ومواد مستعملة وصالات ألعاب وجزارين، وذلك لأسباب تتعلق بمخالفة الشروط الصحية والنظافة العامة، وعدم وجود بطاقة صحية للعاملين، وعدم وجود ترخيص إداري.

وأشار مدير الشؤون الصحية إلى أنه تم تنظيم أكثر من ١٢٠٠ إنذار خطي لأصحاب فعاليات مخالفة.

ولفت إلى أن كل شعب المديرية تؤدي مهامها بالشكل المطلوب بمراقبة المحال والمطاعم والفنادق والمكاتب العقارية والتكاسي، للتأكد من تطبيقها الشروط الصحية، والتزامها بعملها وفق التراخيص الإدارية الممنوحة لها حسب القوانين والأنظمة، وذلك حرصاً على صحة المواطنين وسلامتهم العامة، وترسيخ هيبة القانون بقمع المخالفات واتخاذ الإجراءات القانونية بحق مرتكبيها.

وأشار إلى أن شعبة الرخص كشفت على طلبات الرخص المحالة من النافذة الواحدة « مركز خدمة المواطن» للمهن المذكورة والمُتابعة من شعبة الرقابة وطلب وثائق منح الترخيص وإعداد مشروع قرار ترخيص.

ومنحت الشعبة خلال العام الماضي ٢٩ رخصة خدمية مثل نجارة عامة ومكاتب عقارية وغيرها، و٢٣ رخصة صحية لمطاعم ومحال بيع العصائر.

أما شعبة المسلخ البلدي الواقع بالمزارب فينحصر عملها بالإشراف على الذبائح وضمان سلامتها ومهرها بخاتم المسلخ.

وقد بلغ العدد الإجمالي للذبائح خلال العام الماضي ٦٩٧٤٣ ذبيحة، منها ٢١٢٢٦ رأساً من ذكر عواس و٩٣٩٧ من الإناث العواس ٣٣٥٢ رأساً من الماعز و٣٥٣١ من الإناث الماعز و٧٥٢ عجلاً و٢٢٦ رأس بقر و٤٩ جملاً.

في حين عملت مفرزة مكافحة الكلاب الشاردة في كل أحياء المدينة، على مكافحة ٦٥٠ كلباً شارداً، نتيجة شكاوى المواطنين من خطر تلك الكلاب، التي كانت تهاجمهم ليلاً.

وأوضح أنه خلال العام الماضي نفذت شعبة المراقبة جولات يومية لمراقبة المحال العامة، والكشف على المحال الخاضعة للتفتيش الصحي من «مطاعم ومعامل ومنشآت غذائية وفنادق ومسابح ومحال سمانة ومحال خدمية كالخليوي والنت والألعاب ومكاتب التكاسي والسيارات والوساطة العقارية» ومتابعتها من حيث تطبيق الشروط الصحية والترخيص الإداري.